

والله شرط الصلاة فلا يتغير في النية كسائر شروطها فلا يفسد الا بالنية ما حور بها فيه بقوله  
 فتبينوا اي يات بعد اولها في التيمم فيصير ربه الزوال طهورا لانه ملوث والما طهر بنفسه حسبا  
 وكذا شرعا وحكا لقوله تعالى ما طهورا الا في شرطه لانه طهره ورتبه طهورا فقد زاد فيه وهو مسح  
**قال ومسح كل راسه من وادنيه يديه اي ومسح كل راسه يديه بما اراد من مسح راسه وادنيه**  
 في كل راسه في كفة المسح والاخران يقع كفيه واضاهه على قدم راسه ويدها الى قفاه على وجه استنبط  
 جميع الراس ثم مسح اذنيه باصبعيه واصبعه على قدم راسه ويدها الى قفاه على وجه استنبط  
 بعد الطهرين وما قاله بعضهم من انه يجزى كفة في كل راس لا يستحب ان لا يستحب بما واحد لا يكون الا  
 فان كان مستحبا للوضوء الاول فكذا في الثاني فلا يبعد تأخير وان اذ نهر من الراس لشره في حكمها  
 حكم الراس ولا يكون ذلك الا اذا سبها بما سببه الراس ولا يحتاج الى تحديد القفاه لكل جزء من اجزاء الراس  
 فالاذن واللكمة نفعاه وتوله من مذهبنا وفي الماشايخ ثلاثا كما عرفت والاشقان حتى وضوء  
 النبي عليه السلام مسح من وان التكرار في الفسل لاجل المصلحة في التظيف ولا يحصل ذلك بالمسح ولا يبعد  
 التكرار في المسح كسائر الكف والجبين والظهر **قال في ترتيب التيمم** التيمم المخصوص عليه  
 من جهة الطهارات وهو ان يبدأ بما ابداه الله في كل وضوء عليه من جهة الشارع على ما بينه وهو سنة عند  
 وتالي الثاني فمن قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ايها وجب غسل الوجه عقيب القيام في  
 الصلاة غير فصل لان الغسل عقيب من اجاز البداية بغيره فالتفصيل وقوله عليه السلام لا يقبل الله  
 صلاة امرء حتى يغسل وجهه يغسل بديه ثم يغسل وجهه ثم راعبه الحديث وكله ثم للترتيب  
 وان اتى الوالوطان الجع باجماع اهل اللغة نص عليه سبويه واما تحلقه بالغا قلنا ان الغا وان اقتضت  
 الترتيب لكن العطف على ما دخلت عليه الغا والوا وضار مع ما دخلت عليه كالتالي الواحد فان اذنت  
 ترتيب غسل هذه الاعضاء على القيام الى الصلاة لا ترتيب بعضها على بعض وهذا ما يقبل بالبدعية قال  
 الله تعالى ومن قبل من اخطا فخير رقية مومة ودية مسلة الى اهل فللقائل ان يبدأ بها شرا اجاعا  
 ولو انما الصلاة اذا دخلت السوق فاشترى حيا وحزرا ومورا لا يلزمه شره الا والوا اما الجواب عن تحلقه  
 ثم قاله من ترك الظاهر وجعل في احداهما ان يجب البداية باليدين وهو يوجب بالوجه والثاني  
 ان كل واحد من التيمم في كل واحد من فاضل في الوالوطان وقوله تعالى ولقد خلقناكم في صورنا لم اي صورنا لم  
 وقوله تعالى فلا تقم العقيقة وما ادراك ما العقيقة الى قوله ثم كان من الذين آمنوا اي وكان من الذين آمنوا  
 وقتلوا اخوانهم لان العلم بالظن لا ينعكس ولو انما بعده فان قيل قوله عليه السلام في حديث اخر حين توضا من  
 وقال هذا وضوءا يقبل الله الصلاة الا به بوجبه الترتيب لان الظاهر وضوءه عليه السلام كان من تيممنا فلما  
 الظاهره كان بالمفضلة والاستشاق والابتداء باليمنى ونحو ذلك من ادابه ولم يقبله احد **قال والاول**  
 لاول النبي عليه السلام والطلب عليه وهو ان يغسل العضا تالبا فيل جفاف الاول وقيل ان لا يشتغل بينهما بعمل  
 اخر غير الوضوء **قال في مسح التيمم** حديث عابته انه عليه السلام كان يحس التيمم في شاة كل حين  
 في نعله وتزجله بطوره **قال في مسح رجليه** انه عليه السلام مسح رجليه ورجليه بالوضوء استقبل  
 القبله عند ودخل اعضابه وادخاله خصص في صاخر اذ نيه ذكر في الغاية وتقدم الوضوء على الوقت  
 وغير بطحا ثمة واما مسح رجليه في يديه وانما ينكح بجم الناس وينشر الماعلى وجهه بغير الطهر  
 واليمنى في مكان مرتفع ويجعل الا الصغبر على يساره والكبير الذي يفتخر منه على يمينه واليمين  
 نية القلب وتعمل اللسان ونسبته الله عند غسل كل عضو وان يقول عند المفضلة اللهم اغني عنى كل  
 القربان وذكر في شركة لا حسن عبادا ذلك عند الاستشاق اللهم اغني راحة الجنة وعند غسل وجهه

الاهم بيض وجهي يوم يبيض وجهي واسود وجهي وعند غسل به النبي الامم اعطيت كتابي يعني وحاشي  
 حسبا باسبروا وعند غسل البشري الامم لا يعطى كتاب يسلمى ولا من ورا طهرى عند مسح راسه الامم  
 الطاهر تحت ظل عرش ربك يوم لا ظل الا ظله عند مسح اذنيه الامم اجعلني من الذين يستمعون القول  
 في بيوتهم واحسنه وعند مسح عنقه الامم اغتنى عنق من النار وعند غسل رجله النبي اغتنت قومي  
 على الصراط يوم تزل منه الاقدام وعند غسل وجهه النبي صلى الله عليه وسلم اغتنت قومي  
 وعاذ بالله ان يكون من المظلمين ويجلي على النبي عليه السلام عند غسل كل عضو بقوله بعد الفراغ اللهم اجعلني من الساجدين  
 واجعلني من المطهرين ويشرب شئ من فضل وضوءه مستقبلا للقبول فانما قيل لا يشترط فاما في هذا  
 وعند تقويم وجهي ركعتين بعد الفراغ لا ينضم ما ما في وضوءه من زيد وما رواه في علم الوجه بالماء  
 والاشراف فيه وتلايته المسح بماء جدد ولا بأس بالتمسك بالماء بعد الوضوء ويذكر عن عثمان  
 وانس ومسرور والحسن بن علي **قال في بضعه خروجه** بضعه خروجه غسل خروجه  
 تحت هذه الكلمة جميع النواقض الحقيقية وان كان طاهرا في نفسه كالدودة من البر لا يستحب  
 شيئا من الغساة وذلك في النافقة للوضوء فصدق قوله خروج بضع وهو غسل بضعه في التقابل  
 من بين الخمر وما نقره منه اعراض الخمر على وجهي سميلين وغيرهما اما السبيلان يخرج كل شي  
 منها ما نحن لقوله تعالى او اجدسكم من القاطب وهو اس من الخمر من الارض فاستعمل بالخمر السهم  
 فيقتول المعتاد وغيره من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر  
 فيقتول المعتاد وغيره من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر  
 للمسحاضة نوعي لو كانت صلاة ودم الاستحاضة ليس بمعا دة خروجه يكون بالهوي ولا يشترط  
 نزول البول الى قضية الذكر ولو نزل الى القليلة انتقض وهو مشكل لان ما قالوا لا يجب على الحساب  
 الا ان يهلا من خلقه كالقضية على ما بينه **ان حشا احليله** بطن فرجه ما نزل خارجه وانتقضت  
 المرة فرجها به فان كان داخل الفرج فلا وضوء عليه خلا ما لا يوجب فيها اذا غلبت انها لو لم تحسب  
 الخرج ولو ادخلت في فرجها او دبرها بدها او شيئا اخر ينتقض وضوءها اذا خرجت لانه يستحب في  
 داره الخارج من قبل المرة وذكر الرجل لا تنقض الوضوء لانه الختام واليسوع من غير محله انه حدث من  
 قبلها فيمسح على دبرها وعلى هذا الخلاف الدودة الخارجة من قباها **ان كانت المرة** نقضت وهي التي  
 صار مسلك البول والعايط منها واحدا او التي صار مسلك بولها ووطها واحدا فيستحب لها الوضوء  
 احتياطا ولا يجب لان البول لا يزول بالتمسك وقال ابو جعفر **قال في ان كانت البرص** خنته يجب والافلا  
 والخنف المشكل اذا تيمم رجل وامرأة فالغرض الاخر منه بمنزلة الفرجة فلا ينقض الخارج منه الوضوء  
 تام بسببه اكثره على الجواب الوضوء عليه واما غير السبيلين الاخر منه وهو الى موضع خب نظيره  
 في الخنا يوجب بضع الوضوء وقال الشافعي لا ينقض حديثه صفوان من غسل لكن من بول المجدف  
 يذكر الخارج من غير السبيلين ولو كان حدثا للذكر لان نزع موضع اصابه بطن وغسل موضع اصابه  
 مالم يغسل ينتصر على مورد الشرع **قال في غسله** الوضوء من كل دليل وهو مسك العين  
 المشرك من الجنة ابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت واي مومي لا شعري وغيره من كبار الصحابة  
 وصدور القاطب والخرج الغيس موت في زوال الطهارة اما موضع الخروج فقام ما بينه فلا يكون  
 لانسان باعتبار ما يخرج منه لا يجزي في الوضوء فاذ اوصف موضع منه بالفاضة وجد وسفك في ذلك  
 كالابان والكفر والصدق والكدب ونحو ذلك فانه يوصف به كله وان كان كل واحد من هذه الاشياء في محل  
 مخصوص فاذا صار كله بغيره يجب نظيره كله **قال في الاغتسال** الاغتسال على الاعضاء الاربعة في السبيلين

لوضوءه  
 في كل راسه  
 في كفة المسح

الاهم بيض وجهي يوم يبيض وجهي واسود وجهي وعند غسل به النبي الامم اعطيت كتابي يعني وحاشي حسبا باسبروا وعند غسل البشري الامم لا يعطى كتاب يسلمى ولا من ورا طهرى عند مسح راسه الامم الطاهر تحت ظل عرش ربك يوم لا ظل الا ظله عند مسح اذنيه الامم اجعلني من الذين يستمعون القول في بيوتهم واحسنه وعند مسح عنقه الامم اغتنى عنق من النار وعند غسل رجله النبي اغتنت قومي على الصراط يوم تزل منه الاقدام وعند غسل وجهه النبي صلى الله عليه وسلم اغتنت قومي وعاذ بالله ان يكون من المظلمين ويجلي على النبي عليه السلام عند غسل كل عضو بقوله بعد الفراغ اللهم اجعلني من الساجدين واجعلني من المطهرين ويشرب شئ من فضل وضوءه مستقبلا للقبول فانما قيل لا يشترط فاما في هذا وعند تقويم وجهي ركعتين بعد الفراغ لا ينضم ما ما في وضوءه من زيد وما رواه في علم الوجه بالماء والاشراف فيه وتلايته المسح بماء جدد ولا بأس بالتمسك بالماء بعد الوضوء ويذكر عن عثمان وانس ومسرور والحسن بن علي قال في بضعه خروجه بضعه خروجه غسل خروجه تحت هذه الكلمة جميع النواقض الحقيقية وان كان طاهرا في نفسه كالدودة من البر لا يستحب شيئا من الغساة وذلك في النافقة للوضوء فصدق قوله خروج بضع وهو غسل بضعه في التقابل من بين الخمر وما نقره منه اعراض الخمر على وجهي سميلين وغيرهما اما السبيلان يخرج كل شي منها ما نحن لقوله تعالى او اجدسكم من القاطب وهو اس من الخمر من الارض فاستعمل بالخمر السهم فيقتول المعتاد وغيره من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر فيقتول المعتاد وغيره من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر من الخمر للمسحاضة نوعي لو كانت صلاة ودم الاستحاضة ليس بمعا دة خروجه يكون بالهوي ولا يشترط نزول البول الى قضية الذكر ولو نزل الى القليلة انتقض وهو مشكل لان ما قالوا لا يجب على الحساب الا ان يهلا من خلقه كالقضية على ما بينه ان حشا احليله بطن فرجه ما نزل خارجه وانتقضت المرة فرجها به فان كان داخل الفرج فلا وضوء عليه خلا ما لا يوجب فيها اذا غلبت انها لو لم تحسب الخرج ولو ادخلت في فرجها او دبرها بدها او شيئا اخر ينتقض وضوءها اذا خرجت لانه يستحب في داره الخارج من قبل المرة وذكر الرجل لا تنقض الوضوء لانه الختام واليسوع من غير محله انه حدث من قبلها فيمسح على دبرها وعلى هذا الخلاف الدودة الخارجة من قباها ان كانت المرة نقضت وهي التي صار مسلك البول والعايط منها واحدا او التي صار مسلك بولها ووطها واحدا فيستحب لها الوضوء احتياطا ولا يجب لان البول لا يزول بالتمسك وقال ابو جعفر قال في ان كانت البرص خنته يجب والافلا والخنف المشكل اذا تيمم رجل وامرأة فالغرض الاخر منه بمنزلة الفرجة فلا ينقض الخارج منه الوضوء تام بسببه اكثره على الجواب الوضوء عليه واما غير السبيلين الاخر منه وهو الى موضع خب نظيره في الخنا يوجب بضع الوضوء وقال الشافعي لا ينقض حديثه صفوان من غسل لكن من بول المجدف يذكر الخارج من غير السبيلين ولو كان حدثا للذكر لان نزع موضع اصابه بطن وغسل موضع اصابه مالم يغسل ينتصر على مورد الشرع قال في غسله الوضوء من كل دليل وهو مسك العين المشرك من الجنة ابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت واي مومي لا شعري وغيره من كبار الصحابة وصدور القاطب والخرج الغيس موت في زوال الطهارة اما موضع الخروج فقام ما بينه فلا يكون لانسان باعتبار ما يخرج منه لا يجزي في الوضوء فاذ اوصف موضع منه بالفاضة وجد وسفك في ذلك كالابان والكفر والصدق والكدب ونحو ذلك فانه يوصف به كله وان كان كل واحد من هذه الاشياء في محل مخصوص فاذا صار كله بغيره يجب نظيره كله قال في الاغتسال الاغتسال على الاعضاء الاربعة في السبيلين